محور بحوث العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي ـ حالة الجزائر ـ

بقلم

أ.د/ عبد الوهاب دادان (*) د/ شليق عبد الجليل (**)

ملخـص

تعتبر السياسة المالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية في الدول، سواء المتقدمة أو النامية، وباعتبار مشكلة العجز الموازني ظاهرة لصيقة بالموازنة العامة للدولة، والتي هي -أي الموازنة العامة- إحدى أدوات السياسة المالية، فهو -أي العجز الموازني- اختلال في صلب منظومة التوازن الاقتصادي، تطلَّب من الدول البحث عن سبل تمويله بما يسمح بضبطه، دون إحداث مشاكل اقتصادية أخرى كالتضخم، وفي هذا البحث سنحاول التطرق إلى ملامح السياسة المالية في الجزائر في ظل وجود عجز موازني خلال الفترة 2001-2014، من خلاله نقف على حالة الموازنة العامة للدولة، وكيف استطاعت السلطة المالية تغطية عجزها بما يتوفر لديها من وسائل تمويلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، الضرائب، التوازن الاقتصادي، العجز الموازني، التمويل، رموز جال (JEL): E61, E62, E63,H5, H6.

(*) أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،
dadene2004@yahoo.fr

(**) أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي،
siradj84@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2017/10/01 تاريخ القبول: 2018/09/30

تمهيد:

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على حدة أو مجتمعة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدول، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

والسياسة المالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية نظرا للأدوار التي تقوم بها في تحقيق الأهداف المتوخاة من رسم أي سياسة اقتصادية؛ فالسياسة المالية تهدف إلى تنشيط الاقتصاد في حالات الركود الاقتصادي أو العكس في حالات التضخم، ومن أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه السياسة المالية ما يسمى بعجز الموازنة العامة، والذي يعتبر ظاهرة لصيقة بالدول المتقدة والنامية على حد سواء، وفي بحثنا هذا سنقف على ملامح السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في ظل وجود إحدى اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي المتمثلة في العجز الموازني، وكيف تعاملت معه الجزائر طيلة هذه الفترة.

انطلاقا من أهمية هذا الموضوع نطرح تساؤلا رئيسا: ما هي أطر وملامح السياسة المالية في الجزائر في ظل الوضعية السلبية للخزينة العمومية؟

ونشتق من هذه الإشكالية تساؤلات جزئية هي:

- ما هي سياسة الإيرادات العامة للدولة؟ وما مدى أهمية الجبايات في تكوين الموازنة العامة للدولة؟
- ما هو واقع سياسة الإنفاق الحكومي في موازنة الجزائر؟ وما هي اتجاهاته العامة؟
- كيف تعاملت الجزائر مع وضعية الخزينة العمومية من أجل تمويلها تجنبا لإحداث مشكلات أخرى؟

ومحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

أولا- سياسة الإيرادات العامة للدولة للجزائر في الفترة 2001-2014.

ثانيا- سياسة الإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة 2001-2014.

ثالثا- السياسة الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي.

خلال الفترة (2001-2014) نجد أن الدولة اغتنمت فرصة الارتفاع المستمر في أسعار النفط وانتهجت على ضوء ذلك استراتيجية جديدة كان من أسمى غاياتها المحافظة على مستويات عالية من احتياطي الصرف الأجنبي، انطلاقا من عدم صرف كل دخلها؛ وهذا لكي تتمكن من:

- تخفيض الدين العام الداخلي والخارجي وفوائدهما.
- تحسين مركز المالية العامة.
- ضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة مستقبلا.

وهذا بهدف جعل السياسة المالية تسير ضد الاتجاهات الدورية Countercyclical، وبالتالي يتم زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق العام في المدى الطويل، أو بتعبير آخر ضمان حقن الاقتصاد بدفعات مالية تنشيطية مستديمة؛ للتأثير على أهداف الناتج والتوظف، لذا أضحت السياسة المالية أكثر تيسيرا والذي من شأنه التأثير على بنك الجزائر في مجال اختيار أدوات السياسة النقدية الملائمة لضبط التضخم مما يتعارض مع أهداف السياسة المالية[1].

وفي هذا البحث سنتحدث عن مكونات السياسة المالية في فترة الرخاء المالي للجزائر؛ نتيجة الطفرة النفطية التي حدثت وارتفاع أسعار النفط، والتي تخللتها أزمة عالمية بصفة أزمة مالية، ثم ارتفعت إلى سقف أزمة اقتصادية.

أولا. سياسة الإيرادات العامة (الجبايات) في الفترة 2001ـ2014

وُصِم اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الريعي لارتباطه بالإيرادات الجبائية البترولية، فهو رهين لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، فبعد سنة 2000 وابتداء من سنة 2001 حصل تحسن في سوق النفط في العالم، واستغلت الجزائر هذه الطفرة لتغير اتجاه السياسة المالية من تقييدية إلى توسعية، وتنطلق في حزمة من البرامج التنموية، وسنقف في هذا العنصر على تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية الجزائرية والأهمية النسبية لمكوناتها.

الجدول رقم (01) تطور هيكل إيرادات الميزانية والأهمية النسبية لمكوناتها خلال الفترة (2001-2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية	معدل نمو الإيرادات٪	نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي	الجباية البترولية(1)	الموارد العادية(2)	نسبة ما تمثله (1) من إيرادات الميزانية٪	نسبة ما تمثله (2) من إيرادات الميزانية٪
2001	1366,00	23,54	32,31	877,5	488,5	60,48	39,52
2002	1576,684	13,45	34,86	916,4	660,284	58,12	41,88
2003	1525,551	3,24-	29,04	836,06	689,491	54,80	45,2
2004	1606,397	5,29	26,12	862,2	744,197	53,67	46,33
2005	1713,992	6,69	22,66	899,0	814,992	52,45	47,55
2006	1841,925	7,46	21,66	916,0	925,925	49,73	50,27
2007	1949,05	8,81	20,83	973,0	976,05	49,92	50,08
2008	2902,448	48,91	26,28	1715,4	1187,048	59,10	40,90
2009	3275,362	12,84	32,85	1927,0	1348,362	58,83	41,17
201	3074,	6,12-	25,6	1501,	1572,	48,	51,

0	644		4	7	944	84	16
2011	3489,810	13,05	23,92	1529,4	1960,41	43,82	56,18
2012	3804,03	9,00	23,46	1519,04	2284,990	39,93	60,07
2013	3895,315	2,39	23,40	1615,9	2279,415	41,48	58,52
2014	3927,748	0,83	22,82	1577,73	2350,018	40,16	59,84
معدل النمو بين (2001-2014)		187,5 ٪3	//	//	//	50, ٪80	49, ٪20

المصدر: تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة: www.dgpp-mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES :Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);
- MINISTERE DES FINANCES : Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:

بيانات العمود رقم (2): ارتكازا على :

- (2001-2003) - (La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2005, p 71.

- (2004-2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص 239.

- (2009-2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص220.

- (2014) La Banque d'Algérie: Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2015, p156

الجدول رقم (02) تطور الحصيلة الضريبية العادية والأهمية النسبية لها للفترة (2001-2014) (مليار دينار)

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية (1)	حصيلة الضريبة العادية (2)	نسبة (2) إلى (1)٪	نسبة (2) إلى إجمالي الموارد العادية٪	نسبة (2) إلى PIB ٪	السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية (1)	حصيلة الضريبة العادية (2)
2001	1366,00	398,2	29,59	81,51	9,42	2008	2902,448	954,4
2002	1576,684	482,9	30,54	73,13	10,67	2009	3275,362	1466,6
2003	1525,551	519,9	34,14	75,40	9,89	2010	3074,644	2298,0
2004	1606,397	580,4	36,13	77,99	9,43	2011	3489,810	2527,1
2005	1713,992	640,3	37,35	78,56	8,46	2012	3804,03	2908,6
2006	1841,925	720,8	39,13	77,84	8,47	2013	3895,315	3018,5
2007	1949,05	766,7	39,33	78,55	8,19	2014	3927,748	3078,7

المصدر: – النسب محسوبة من طرف الباحثين. بيانات العمود (1) اعتمادا على الجدول رقم (01)

بيانات العمود (2): ارتكازا على :

-(2001-2003) - La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2005, p 71.

– (2004–2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص239.

– (2009–2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص220.

- (2014) La Banque d'Algérie: Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2015, p156

للتخفيف من الصدمات الخارجية أنشأت الجزائر صندوقها السيادي ما سمي بصندوق ضبط الإيرادات، وبموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو صندوق ينتمي للحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، ويضم من حيث الموارد فوائض القيمة الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، وكذا تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة[2]، باعتبار الميزانية تبنى على أساس سعر مرجعي للبترول 19 دولار/البرميل في سنة 2000 و 22 دولار /البرميل لسنة 2001، أما باقي العوائد فتذهب للصندوق والذي يُلجأ إليه لتمويل أي عجز حاصل في الخزينة العمومية.

هذه الفوائض المالية النفطية تعتبر احتياطي صرف رسمية متنازل عنها لصالح بنك الجزائر كمقابل للعملة الوطنية المتداولة في الاقتصاد الداخلي، لذلك تتحول احتياطيات الصرف الرسمية إلى مقابل بالدينار يغذي الاقتصاد الوطني لا سيما عبر الوساطة المصرفية، وتغطية جزء من حاجيات الميزانية والادخار العمومي الذي يساهم في بدوره في تغذية صندوق ضبط الإيرادات ودخل الأسر[3].

لذلك ساعد الوضع النفطي حينها في تغذية كبيرة لصندوق ضبط الإيرادات عام

2000 عندما كانت أسعار النفط 27,6 دولار /البرميل مقابل 19 دولار/البرميل السعر المرجعي للميزانية، وسنتحدث عن دور هذا الصندوق لاحقا في تمويل العجز الموازني خلال الفترة 2001-2014، أما قراءتنا للجدول رقم 02 فإننا نلاحظ انطلاق حجم إيرادات الميزانية في سنة 2001 من القيمة 1366 مليار دج بمعدل نمو 23,54٪ مقارنة بسنة 2000، وكانت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي مقدرة ب 32,31٪، شكلت فيها الجباية البترولية نسبة 60,48٪ نتجت هذه الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور المواتي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 2000 بعد فترة وصفت بالهشة والتراجع في أسعار النفط عالميا أصابت البلدان النفطية بتراجع عائداتها، أما الموارد العادية فكانت نسبتها 39,52٪، كانت منها 29,59٪ عبارة على ضرائب عادية.

الجدول رقم (03): تطور أسعار البترول في الفترة (2001-2014)

السنوات	سعر البترول دولار/للبرميل (1)	الإيرادات الكلية للمحروقات(2)	السنوات	سعر البترول دولار/للبرميل	الإيرادات الكلية للمحروقات
2001	25,96	1001,4	2008	98,9	4003,6
2002	30,57	942,9	2009	61,0	2327,7
2003	42,67	1284,96	2010	77,4	2820
2004	50,48	1485,7	2011	112,9	3829,7
2005	57,65	2267,8	2012	111,5	4054,34

3678,1	109,4	2013	2714	66,1	2006
3388,33	99,6	2014	2711,8	74,7	2007

المصدر: بيات العمود (1):

-(2001-2005): OPEC Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries, No 12, December 2001, No: 09, December 2004, No11, December 2006, VIENNA, def pages. Website: http://www.opec.org/opec_web/en/76.htm

-(2006-2014) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،التقرير السنوي للأمين العام، العددان 37، 42،لسنتي 2010،2015 الكويت، ص98،ص81.

Website: http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report

-بيانات العمود رقم(2) تم احتسابها ارتكازا على الجداول 01 و 02.

في سنة 2003، رغم ارتفاع أسعار النفط لتبلغ 42,67 دولار/البرميل إلا أن معدل نمو إيرادات الميزانية كان سالبا بنسبة (-3,24٪)، أما في السنوات من 2004 إلى 2006 حصل تحسن لنمو إيرادات الميزانية، لكن بمعدلات بطيئة ومحاولة من الحكومة تنويع مصادر تمويلها تضافرت تلك الاهتمامات على المستوى الضريبي بمجهودات لاسترداد الضرائب على المحروقات وخارج المحروقات؛ لإنقاص حساسية المالية العامة للصدمات الخارجية، ودُعِّمت هذه المجهودات بتدابير هيكلية كبيرة هي[4]:

❶- المشاركة الإلزامية والمهمة للشركة الوطنية للمحروقات في كل مشاريع الاستكشاف وزيادة الودائع وفرض ضريبة على الأرباح لأسعار النفط الخام فوق 30 دولار/البرميل.

❷- إنشاء مديرية الأعمال الكبيرة داخل المديرية العامة للضرائب والتي تسمح لها مهامها بتحقيق معدل استرداد عالي.

❸- تأسيس ضريبة جديدة تسمى الضريبة الثابتة الوحيدة والتي تعوض مجموع الضرائب (TVA, TAP, IRG) المدفوعة من صغار التجار ومقدمي الخدمات، مسهلة

بذلك دفع وتحصيل ضريبي أوسع.

❹- إنشاء هياكل جديدة، مثل مراكز الضرائب المركزية والمراكز الضرائب القريبة.

وفي سنة 2009 لو تأملنا في الإيرادات الكلية للمحروقات (تشمل الجباية البترولية + الإيرادات الإجمالية للصندوق لتلك السنة) لوجدنا أنه حصل انخفاض حاد لها، حيث تزامنت مع الأزمة المالية العالمية التي هزت الدول الرأسمالية وتعدت آثارها للسوق النفطية، حيث مثلت سنة 2009 ما نسبته 23,35٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بسنة 2008 حيث كانت النسبة 36,25٪ والقيم كانت 2327,7 مليار دج و4003,6 مليار دج على الترتيب، أي تراجعت بمعدل 41,85٪، هذا الهبوط الحاد في إيرادات المحروقات الكلية ناتج عن تراجع أسعار النفط وعلى مستوى أقل تراجع مستوى الصادرات النفطية، حيث سجل سعر النفط سنة 2009 ما قيمته 61 دولار/البرميل مقارنة بسنة 2008 والذي بلغ 98,9 دولار/البرميل.

فإيرادات المحروقات الكلية كانت تمثل نسبة 137,19٪ من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية سنة 2008 مقارنة بنسبة 71,06٪ سنة 2009، وكانت تغطي ما نسبته 95,52٪ من نفقات الميزانية سنة 2008، مقارنة بمعدل تغطية 54,81٪ سنة 2009.

في سنة 2010 شكلت الإيرادات الكلية للمحروقات (الجباية البترولية + الإجمالية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات) 91,71٪ من إجمالي إيرادات الميزانية (71,06٪ سنة 2009)، وتغطي نسبة 63,13٪ من نفقات الميزانية (54,81٪ سنة 2009)، وهذا التقييم النسبي يساعد على تقييم هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية من خلال الوزن النسبي لإيرادات المحروقات الإجمالية في الإيرادات الكلية ومعدلات تغطية النفقات العامة، ومن ثم تظهر أهمية تشكيل الادخارات المالية للدولة لإرساء قابلية استمرار المالية العامة على المدى المتوسط اللازمة لتنفيذ سياسات الميزانية المضادة للدورة المحتملة[5].

أما على مستوى الخزينة العمومية فقد سجلت الإيرادات القيمة 3074,64 مليار دج بتراجع معدله 6,12٪ مقارنة بسنة 2009، بلغت فيها الجباية البترولية نسبة 48,84٪

من إجمالي إيرادات الخزينة، أما الموارد العادية سجلت النسبة 51,16٪، شكلت منها الجباية العادية 42,21٪ من إجمالي الإيرادات.

لقد كان سبب هذه الارتفاعات في الجباية العادية هو الأهمية الكبيرة لتلك الضرائب المتعلقة بالمداخيل والأرباح، حيث ارتفعت من 25,5٪ من إجمالي الإيرادات خارج المحروقات سنة 2004 إلى 43,5٪ سنة 2010، في حين الضرائب على السلع والخدمات وتلك المتعلقة بالحقوق الجمركية كانت على التوالي 47,2٪ و23,9٪ في 2004 و39,6٪ و13,9٪ سنة 2010، ويفسر هذا الانخفاض بانخفاض المعدلات في إطار الاتفاقيات الجمركية المختلفة مع بلدان أو اتحادات اقتصادية، وكذلك تزايد الوزن المتزايد للأنشطة الموازية في النشاط الاقتصادي الوطني خارج المحروقات، وكنتيجة لذلك فإن انخفاض الموازين المتعلقة بالضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية الذي قدر ب 17,6 نقطة مئوية، تم تعويضه بصفة واسعة بالزيادة بـ 18 نقطة مئوية، في وزن الضرائب على المداخيل والأرباح[6].

الجدول رقم (04) تطور هيكل الإيرادات الضريبية 2002-2014 (مليار دج)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
855,0	653,9	561,7	462,1	331,5	258,1	241,2	168,1	148	127,9	112,2
715,7	539,4	514,7	478,5	435,2	347,4	341,3	308,8	274	233,9	223,4
337,8	210,4	181,9	170,2	164,9	133,1	114,8	143,9	138,8	143,8	128,4
1908,6	1527,1	1298	1146,6	895,4	766,7	720,8	640,3	580,4	519,9	482,9
44,	42,	43	40,	34	33	33	26	25	24	23

8	81	,30	30	,30	,70	,50	,20	,50	,40	,23
37, 5	35, 32	39 ,70	41, 70	45 ,10	45 ,30	47 ,40	48 ,20	47 ,20	44 ,60	46 ,26
17, 7	13, 77	14 ,00	17, 80	17 ,10	17 ,40	15 ,90	22 ,50	23 ,90	27 ,40	26 ,58
55, 19	49, 09	53 ,70	56, 60	62 ,20	62 ,70	63 ,30	70 ,70	71 ,10	72 ,00	72 ,85

المصدر:

- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 93.
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 79.

في سنتي 2013 و2014 بدأت أسعار النفط في التراجع والانخفاض، حيث بلغت 109,4 و99,6 دولار/البرميل على التوالي، مما ترتب عليه تلقائيا انخفاض في إيرادات الميزانية لارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات، مما بين هشاشة المالية العامة بوضوح للصدمات الخارجية، حيث نجد أن الإيرادات الكلية للمحروقات شكلت ما نسبته 94,42٪ و86,26٪ من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية بعد الارتفاع الحاصل سابقا (106,58٪ سنة 2011).

من حيث الجانب الهيكلي، زادت نسبة الجباية العادية (الإيرادات الضريبية) في سنتي 2013 و2014 وسجلت ما نسبته من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية 51,81٪ و52,92٪، ونجمت هذه الزيادة في مجملها من ارتفاع الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات، وأعطيت لها هته الأهمية أيضا بسبب الانخفاض المعتبر

في الإيرادات الضريبية المتأتية عن المحروقات وفي ذات الوقت انخفاض حجم الصادرات النفطية، باعتبارها ضمانا لقابلية استمرار استدامة المالية العامة على المدى المتوسط، إن اتخذت إصلاحات هيكلية في مجال السياسة الضريبية وجهود في مجال التحصيل العادل[7].

ثانيا. سياسة الإنفاق الحكومي في الفترة 2001ـ2014

إن الفترة 2001-2014 تميزت بعودة أسعار النفط للارتفاع مما أضفى نوعا من الراحة المالية في الجزائر، توجهت من خلالها الحكومة نحو استغلالها لبعث النشاط الاقتصادي اعتمادا على سياسة مالية توسعية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام طيلة الفترة محل الدراسة، وترجمتها البرامج التنموية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي للتنمية.

الجدول رقم (05): تطور هيكل نفقات الميزانية والأهمية النسبية لها في الجزائر (2001-2014) (مليار دينار)

السنوات	إجمالي نفقات الميزانية	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	معدل نمو نفقات الميزانية ٪	نفقات التسيير	نسبة النفقات الجارية إلى الإنفاق الكلي ٪	نفقات التجهيز	نسبة نفقات رأس المال إلى الإنفاق الكلي٪
2001	1321,0	31,25	12,12	798,6	60,45	522,4	39,55
2002	1550,6	34,27	17,38	975,6	60,91	575,0	39,09
2003	1766,2	28,36	13,90	1138,1	64,43	628,1	35,57
2004	1891,7	30,76	11,92	1251,0	66,13	640,7	33,87

39,33	806,9	60,67	1245,1	8,47	27,13	2052,0	2005
40,45	1015,1	58,55	1437,8	19,54	28,85	2453,1	2006
46,15	1434,6	53,85	1674,0	26,72	33,23	3108,6	2007
46,49	1973,3	52,92	2217,7	34,81	37,80	4191,0	2008
45,84	1946,3	54,16	2300,0	1,31	32,55	4246,3	2009
40,47	1807,9	59,53	2659,0	5,19	37,25	4466,9	2010
33,75	1974,5	66,27	3879,2	31,04	40,12	5853,5	2011
32,36	2275,5	68,84	4782,6	20,57	43,54	7058,1	2012
31,41	1892,6	68,58	4131,5	-14,65	36,19	6024,0	2013
35,72	2501,9	64,27	4494,3	16,13	40,56	6995,7	2014
38,93٪	/	61,07٪	/	14,25٪	34,14٪	متوسط الفترة (2001-2014)	

المصدر: - (2001-2011): الديوان الوطني للإحصائيات ONS: حوصلة

إحصائية 1962-2011، الفصل 12، المالية العمومية ، الجزائر، ص 211.

- تقرير وزارة المالية الجزائرية حول وضعية الخزينة العمومية (المديرية العامة للتقدير والسياسات) (الموقع الرسمي للوزارة):

- Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:

Website: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2015.pdf.

الجدول رقم (06) تطور النفقات الجارية والأجور والرواتب والمنح والتحويلات الجارية وفوائد الدين خلال الفترة (2001-2014) (م.د)

السنوات	النفقات الجارية	الأجور والرواتب ومنح المجاهدين(1)	التحويلات الجارية (2)	فوائد الدين العام	النسبة إلى النفقات الجارية٪		نسبة (1+2) إلى النفقات الجارية٪
					(1)	(2)	
2001	798,6	344,9	247,1	147,5	43,18	30,94	74,12
2002	975,6	375,1	387,7	143,0	38,44	39,73	78,17
2003	1138,1	389,2	543,8	146,3	34,19	47,78	81,97
2004	1251,0	456,1	457,1	85,2	36,45	36,53	72,98
2005	1245,1	496,2	410,1	73,2	39,85	32,93	72,78
20	143	540,3	517,	68	37	36	73,

53	,00	,57	,6	7		7,8	06
73, 26	35 ,76	37 ,50	80 ,5	598, 7	627,8	167 4,0	20 07
77, 95	42 ,18	35 ,77	61 ,2	935, 6	793,4	221 7,7	20 08
68, 4	30 ,26	38 ,14	37 ,4	696, 0	877,3	230 0,0	20 09
67, 07	23 ,58	43 ,49	33 ,2	627, 0	1156,6	265 9,0	20 10
67, 52	25 ,46	42 ,06	37 ,7	987, 8	1631,9	387 9,2	20 11
61, 71	23 ,58	38 ,13	42 ,0	1645 ,0	1823,9	478 2,6	20 12
72, 48	30 ,70	41 ,78	44 ,2	1268 ,4	1726,3	413 1,5	20 13
71, 44	30 ,41	41 ,03	39 ,6	1366 ,9	1844,3	449 4,3	20 14

المصدر: - النسب محسوبة من طرف الباحثين.

-(2001-2003) La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2005, p71.

- (2004-2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص ص 240،241.

- (2009-2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص ص222،221.

- (2014) La Banque d'Algérie: Rapport 2014 Evolution

Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2015, pp157,158.

استحوذ الإنفاق العام في متوسط الفترة 2001-2004 على ما نسبته 31,16٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب ارتفاع النفقات في هذه الفترة بنسبة كبيرة منه إلى ارتفاع حجم النفقات الجارية التي بلغت في متوسط الفترة نسبة 62٪ من إجمالي النفقات، أما نفقات التجهيز فسجلت النسبة 38٪ من إجمالي النفقات.

فالنفقات الجارية بلغت سنة 2001 القيمة 798,6 مليار دج حتى بلغت سنة 2004 القيمة 1251 مليار دج، ويعود السبب الرئيس لارتفاعها للأهمية النسبية الكبيرة للأجور والرواتب والتحويلات الجارية، أما نفقات التجهيز (الاستثمار) فسجلت القيمة 522,4 مليار دج سنة 2001، وظلت في نمو وتزايد لتبلغ 640,7 مليار دج سنة 2004، حيث سجلت معدل نمو في الفترة 22,64٪، هذا التطور في نفقات رأس المال يبين مدى التحفيز المالي للنشاط الاقتصادي، ومحاولة الحفاظ على النمو ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج التطوير الزراعي، وبرنامج إعادة إعمار البنية التحتية التي دمرت جراء زلزال سنة 2003[8]، حيث بلغت القيمة المخصصة للإعمار 105 مليار دج[9].

خلال الفترة 2005-2009 سجل الإنفاق العام نسبة 31,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نفقات الميزانية خلال نفس الفترة بمعدل 106,93٪، مسجلة سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتبلغ سنة 2009 ما قيمته 4246,3 مليار دج.

بين 2004 و2007 ترجم الجهد الميزاني الذي تم بذله من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الإنفاق العمومي بزيادة أسرع في نفقات التجهيز (الاستثمار) مقارنة مع الزيادة في نفقات التسيير، في سنة 2008 تغير هذا الاتجاه؛ لأن نفقات الجارية ارتفعت بمبلغ أكبر من نفقات التجهيز، وفي سنة 2009 شكلت نفقات الميزانية ما نسبته 32,55٪ من PIB، ساهمت فيها نفقات التسيير بما نسبته 54,16٪ ونفقات التجهيز ساهمت بما نسبته 45,84٪.

وخلال الفترة 2010-2014 سجلت نفقات الميزانية في متوسط الفترة ما نسبته 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت بمعدل نمو قدر ب 11,65٪، حيث سجلت نفقات الميزانية سنة 2010 نسبة 37,25٪ من PIB، وارتفعت ارتفاعا حادا حتى بلغت سنة 2012 القيمة 7058,1 مليار دج لتنخفض سنة 2013 إلى 6024 مليار دج

بنسبة انخفاض 14,65٪، ثم ترتفع بنسبة 16,13٪ سنة 2014 لتسجل قيمة 6995,7 مليار دج.

طيلة الفترة 2010-2014 كانت النفقات الجارية مستحوذة على نسبة كبيرة من نفقات الميزانية حيث سيطرت سنة 2010 على ما نسبته 59,53٪ في حين نفقات الاستثمار كانت نسبتها 40,47٪ من إجمالي نفقات الميزانية، لتبلغ نفقات التسيير أقصاها سنة 2012 مستحوذة على 68,84٪ في حين كانت نسبة نفقات التجهيز لم تتجاوز 31,16٪، إن ما يترجم الأهمية النسبية الكبيرة للنفقات الجارية إلى نفقات الميزانية هو التوجه العام للسياسة الحكومية نحو تحسين الموارد البشرية وتشجيع إنشاء مناصب شغل جديدة، وارتفاع الأجور والرواتب.

لقد نتج الارتفاع في النفقات الكلية للميزانية خلال الفترة 2001-2014 بسبب ارتفاع نفقات التسيير، حيث ساهمت بنسبة ما متوسطه خلال الفترة 61,07٪، أما نفقات التجهيز فساهمت بنسبة 38,93٪، وبلغ معدل نمو النفقات الكلية بمتوسط الفترة نسبة 14,25٪، وشكلت نسبة 34,14٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ثالثا. السياسة الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي (طاقة التمويل)

1- وضعية عمليات الميزانية العامة والخزينة العمومية

إن الارتباط الكبير لإيرادات الميزانية العامة للجزائر بالمحروقات جعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا جعل الإيرادات العامة تتقلب ارتفاعا وانخفاضا متعدية آثارها إلى الميزانية العامة عجزا أو فائضا.

الجدول رقم (07): وضعية عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2001-2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية (1)	معدل نمو الإيرادات ٪ (2)	نفقات الميزانية (3)	معدل نمو النفقات٪ (4)	رصيد الموازنة (5)	الرصيد الإجمالي للخزينة(*) (خارج FRR) (6)	نسبة رصيد الخزينة إلى الناتج الإجمالي٪(7)	معدل تغطية(**) الإيرادات للنفقات٪(8)
2001	1366,00	23,54	1321,0	12,12	45	25,001	1,30	103,4
2002	1576,684	13,45	1550,6	17,38	26,03	-16,065	-0,35	101,68
2003	1525,551	-3,24	1766,2	13,90	-240,64	-10,25	-0,19	86,37
2004	1606,397	5,29	1891,7	11,92	-285,37	-187,31	-3,04	84,91
2005	1713,992	6,69	2052,0	8,47	-338,04	-472,16	-6,24	83,52
2006	1841,925	7,46	2453,1	19,54	-611,08	-647,31	-7,93	75,08
2007	1949,05	8,81	3108,6	26,72	-1159,51	-1281,95	-13,70	62,69
2008	2902,448	48,91	4191,0	34,81	-1288,60	-1381,15	-12,50	29,25
2009	3275,362	12,84	4246,3	1,31	-970,97	-1113,70	-11,17	77,13
2010	3074,644	-6,12	4466,9	5,19	-1392,29	-1496,476	-12,47	68,83
2011	3489,810	13,05	5853,5	31,04	-2363,75	-2468,84	-16,92	59,51
2012	3804,03	9,00	7058,1	20,57	-3254,14	-3246,19	-20,02	53,89
2013	3895,315	2,39	6024,0	-14,65	-2128,81	-2205,94	-13,25	64,66
2014	3927,748	0,83	6995,7	16,13	-3068,02	-3185,99	-18,51	56,14

المصدر: بيانات العمودين (1-2): بناء على الجدول رقم 01 وبيانات العمودين (3-4) بناء على الجدول رقم 05

-بيانات العمودين (5-6) تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير والسياسات) (متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة):

- MINISTERE DES FINANCES :Note de Présentation du

Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);
- Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:
- (2001-2003) - (La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2005, p 71.

- نسب العمودين (7 ، 8) محسوبة من طرف الباحثين.

الشكل رقم: (01) تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة ورصيد الميزانية 2001-2014

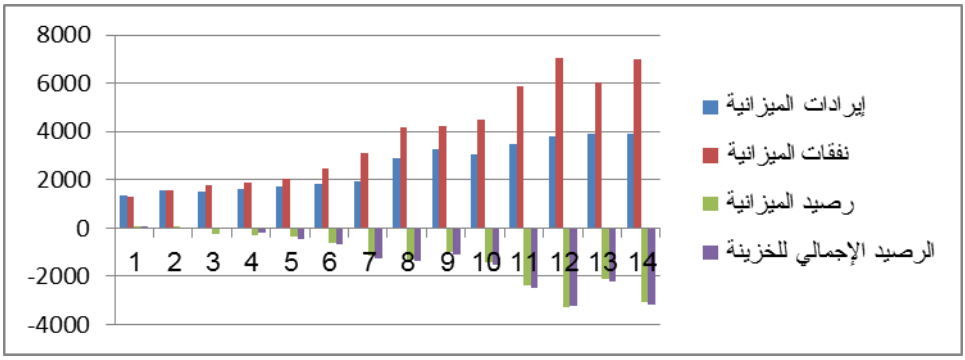

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 07

❶- الفترة 2001-2004:

إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية وهذا ما تظهره حالات الميزانية العامة والخزينة العمومية باستثناء سنتي 2001 و2002 اللتين حققت فيهما الميزانية فائضا قدر بـ45 مليار دج و26,03 مليار دج على التوالي، إلا أن سنة 2002 كانت مسجلة عجزا لرصيد الخزينة العمومية قدر بـ16,06 مليار دج، مسجلة نسبة 1,30٪ و-0,35 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويثبت ذلك معدل تغطية الإيرادات للنفقات العامة، حيث كان في سنتي 2001 و2002 (103,4٪ و 101,68٪) على التوالي، إلا أنه في سنتي 2003 و2004 انخفض معدل التغطية ليسجل 86,37٪ و84,91٪ على الترتيب، مما يوحي بعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة تزايد

حجم النفقات العامة، وحدوث عجز في الميزانية العامة والخزينة العمومية بالقيم 240,64 مليار دج و285,37 مليار دج على الترتيب بالنسبة للميزانية، و10,25 مليار دج و187,31 مليار دج بالنسبة للخزينة العمومية.

❷- الفترة 2005-2009:

تميزت الفترة 2005-2009 باستمرار حالة العجز في الموازنة العامة والخزينة العمومية؛ نظرا لعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة نفقات الميزانية، حيث نجد أن معدل تغطية الإيرادات العامة كان يتراوح بين 29٪ (2008) و83٪ (2005)، حيث بلغ سنة 2005 عجز الخزينة إذ سجل 472,16 مليار دج، أما في سنة 2008 فبلغ العجز أقصاه في هذه الفترة حيث سجل عجز الخزينة 1381,15 مليار دج.

❸- الفترة 2010-2014:

في الفترة 2010-2014 تأثرت الميزانية العامة والخزينة العمومية بحجم النفقات العامة التي بذلتها الحكومة ولم تستطع الإيرادات العامة مواكبتها برغم السعر المرتفع للنفط آنذاك والذي تجاوز 100 دولار/البرميل، فقد بلغ معدل التغطية ما بين 53,89٪ (2012) و68,89٪ (2010) موضحا بذلك حالة العجز الموازني الكبير الذي عاشته الميزانية العامة والخزينة العمومية في هذه الفترة، حيث بلغت سنة 2010 قيمة عجز الخزينة العمومية 1496,47 مليار دج، وبلغ سنة 2014 ما قيمته 3185,99 مليار دج بالنسبة لعجز الخزينة العمومية.

2- سياسة الاقتراض الحكومي (طاقة التمويل):

1,2- طرق تمويل رصيد الميزانية العامة والخزينة العمومية:

الجدول رقم (08) طرق تمويل رصيد الخزينة العمومية في الفترة (2001-2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية (1)	نفقات الميزانية (2)	رصيد الميزانية (3)	الرصيد الإجمالي للخزينة (4)	التمويل			
					بنكي	غير بنكي	خارجي	صندوق ضبط الإيرادات FRR
2001	1366,00	1321,01	45	25,01	-136,96	85,33	-110,57	00

00	– 74,89	3 2,82	5 8,12	– 16,065	26, 03	1 550,6	157 6,684	2 002
00	– 81.2	1 8,0	3 1,23	– 10,25	– 164,62	1 690,1	152 5,551	2 003
00	– 53,17	5 7,72	– 287,50	– 187,31	– 285,37	1 891,7	160 6,397	2 004
00	– 115,71	2 21,29	1 18,74	– 472,16	– 338,04	2 052,0	171 3,992	2 005
91,5	– 158,70	1 72,57	– 76,20	– 647,31	– 611,08	2 453,1	184 1,925	2 006
531,9	– 110,66	2 13,65	– 275,38	– 1281,95	– 1159,51	3 108,6	194 9,05	2 007
758,2	– 4,23	5 08,14	– 346,37	– 1381,15	– 1288,60	4 191,0	290 2,448	2 008
364,28	0, 70	6 55,25	9 3,46	– 1113,70	– 970,97	4 246,3	327 5,362	2 009
791,93	0, 53	6 74,33	3 0,14	– 1496,476	– 1392,29	4 466,9	307 4,644	2 010
1761,4 5	– 077.	7 27,99	– 19,28	– 2468,84	– 2363,75	5 853,5	348 9,810	2 011
2283,2 6	– 2,44	9 13,83	5 1,54	– 3246,19	– 3254,14	7 058,1	380 4,03	2 012
2132,4 7	– 2,17	2 41,11	– 165,46	– 2205,94	– 2128,81	6 024,0	389 5,315	2 013
2965,6 7	– 2,43	2 04,08	1 8,67	318 5,99	– 3068,02	6 995,7	392 7,748	2 014

المصدر: بيانات الأعمدة (1-2-3-4) ارتكازا على الجداول رقم 01، 05 و07.

باقي الأعمدة ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)(متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة): -www.dgpp mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES :Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);
- Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015.

من خلال الجدول يمكن تقسيمه إلى ثلاث فترات، ففي الفترة 2001-2005 لم تعتمد السلطة المالية في تمويل عجز الخزينة العمومية على صندوق ضبط الإيرادات، حيث تراكمت ادخارات الخزينة لدى بنك الجزائر ليبلغ الرصيد النهائي التراكمي للصندوق سنة 2005 ما قيمته 1842,7 مليار دج، وفي ذات الفترة حاولت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه العالم الخارجي حيث بلغت سنة 2005 قيمة 115,71 مليار دج، وتخلصت من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي سنتي 2001 و2004 وباقي السنوات لجأت إليه لتمويل عجز الخزينة حيث بلغت قيمة التمويل المصرفي سنة 2005 ما قيمته 118,74 مليار دج، أما التمويل غير البنكي فكان هو الغالب في كامل الفترة حيث بلغ سنة 2005 القيمة 221,29 مليار دج.

أما الفترة 2006-2009 بدأت الحكومة تمتص من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لأجل تمويل العجز الموازني لكن بقيم متواضعة حتى بلغت سنة 2009 القيمة 364,28 مليار دج. إن تراكم الفوائض النفطية منذ سنة 2000 أدى إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ قائم هذا الصندوق سنة 2009 ما قيمته 4316,5 مليار دج، أي نسبة 43٪ من إجمالي الناتج المحلي، لذا يعتبر تكوين قدرة التمويل هذه الخاصة بالميزانية عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات ضمانا يسمح باتباع سياسة ميزانية مضادة لدورة على المدى المتوسط. إن هذه السياسة التي تستهدف المحافظة على النفقات العمومية خاصة نفقات رأس المال في مستوى قريب من المستوى المسجل في سنوات سابقة بغض النظر عن الانخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية، حيث تسمح بالحفاظ على النشاط الاقتصادي خارج المحروقات ومواصلة برامج البنى التحتية العمومية، وفي ذات الوقت ظلت الحكومة تعتمد على التمويل غير البنكي طوال الفترة، حيث بلغ سنة 2009 القيمة 655,25 مليار دج، وحاولت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والعالم الخارجي باستثناء سنة 2009 اعتمدت عليهما في تمويل العجز الموازني بالقيم 93,46 مليار دج و0,7 مليار دج على التوالي.

الجدول رقم (09) وضعية صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر خلال الفترة (2001-2014) (مليار دينار)

ادات ة ق(*)	الرصيد الصافي للصندوق (الإيرادات الإجمالية – الجبايات(*)	الرصيد قبل الجبايات(**)	الرصيد التراكمي النهائي (الرصيد الأول +الصافي)	نسبة الرصيد النهائي إلى PIB	السنوات	الرصيد الأول	الإيرادات الإجمالية للصندوق	الرصيد الصافي للصندوق	الرصيد الجبا
123	60,6-	356,0	171,5	4,05	2008	3215,5	2288,2	1064,5	03,7
26	-143,6	198,0	28,9	0,61	2009	4280,1	400,7	36,4	80,7
448	292,9	476,9	320,9	6,10	2010	4316,5	1318,3	526,4	84,8
623	153,2	944,4	721,4	11,73	2011	4842,8	2300,3	538,9	43,2
1368	1121,0	2090,5	1842,7	24,36	2012	5381,7	2535,3	251,7	17,0
1798	1088,4	3640,7	2931,0	34,47	2013	5633,8	2062,2	-70,2	75,9
1738	284,5	4669,9	3215,5	34,38	2014	5563,5	1810,6	-1155,1	74,1

المصدر: تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية (متاحة على الموقع

الإلكتروني الرسمي للوزارة): www.dgpp-mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES : Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2015;Alger, p38.
- MINISTERE DES FINANCES : Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2016; Alger, p 33.

-تقارير بنك الجزائر للسنوات (من سنة 2002 إلى 2015) ما تعلق بالمالية العامة.

-النسب محسوبة من طرف الباحثين.

وفي الفترة 2010-2014 كان الاعتماد الكبير في تمويل العجز الموازني على صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت قيمة التمويل سنة 2014 (2965,67 مليار دج)، وبقيت قدرة التمويل مرتفعة بصندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ الرصيد النهائي سنة 2013 ما قيمته 5563,5 مليار دج؛ أي ما نسبته 33,42٪ من إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفض الرصيد سنة 2014 إلى 4408,5 مليار دج؛ أي ما نسبته 25,62 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، بسبب التوجه الكبير للإنفاق العام وارتفاع قيمته، وواصلت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه العالم الخارجي التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها بعد التسديد المسبق للديون سنة 2006، وواصلت كذلك التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي باستثناء سنة 2014.

طيلة الفترة 2000-2014 رغم العجوزات المالية المستمرة إلا أنه تعززت قدرة التمويل للخزينة العمومية كما يشهد على ذلك قائم صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع من 171,5 مليار دج سنة 2001 إلى 4408,5 مليار دج سنة 2014، وهذا ما يعزز قابلية استمرار المالية العامة بغض النظر عن الزيادة في الدين العام الداخلي، مما ضمن مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق من وجهة، واتباع سياسة مالية مضادة لأي دورة محتملة مع تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وقابليتها للاستمرار على المدى المتوسط، وساهمت كذلك الارتفاعات للموارد المتراكمة (ادخارات مالية) في صندوق ضبط الإيرادات رغم الارتفاعات القوية للنفقات الجارية في التخفيف من التنقيد[10].

2,2- الاقتراض الحكومي الخارجي (المديونية الخارجية):

بهدف تحقيق درجة أكبر من الانضباط المالي ينعكس أثره بالإيجاب على مصداقية

بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجية تقليص الدين العام والحد من الاقتراض الخارجي للوصول بإجمالي الدين العام إلى مستويات تنخفض معها التكاليف والمخاطر التي أنهكت كاهل الخزينة العمومية في الفترة 1990-2000[11].

الجدول رقم (10) قائم الدين الخارجي وهيكله في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) (مليار دولار)

السنوات	قيمة القروض الخارجية				خدمة الدين الخارجي			
	متوسطة وطويلة الأجل(1)	قصيرة الأجل(2)	المجموع (3)	القروض المجدولة(4)	الأصلي (5)	الفائدة (6)	إجمالي خدمة الدين الخارجي(7)	نسبة إجمالي الدين إلى PIB (المقوم بمليار دولار)
2001	22,311	0,260	22,571	12,139	2,993	1,471	4,464	40,9
2002	22,5	0,10	22,64	12,18	2,92	1,22	4,150	3

02	40	1	2	8	2	8		9,8
2003	23,203	0,150	23,353	12,244	3,240	1,118	4,358	34,3
2004	21,411	0,410	21,821	11,370	4,692	0,966	5,658	24,3
2005	16,485	0,707	17,192	9,111	4,940	0,898	5,838	16,7
2006	5,052	0,550	5,602	0,00	12,70	0,605	13,314	4,8
2007	4,889	0,717	5,606	0,00	1,217	0,214	1,431	4,2
2008	4,282	1,304	5,586	0,00	1,067	0,151	1,218	3,3
2009	4,356	1,331	5,687	0,00	0,875	0,125	1,000	3,9
2010	3,758	1,778	5,536	0,00	0,535	0,132	0,667	3,4
2011	3,268	1,142	4,410	0,00	0,536	0,079	0,615	2,2
2012	2,489	1,205	3,694	0,00	0,735	0,109	0,844	1,8
2013	2,068	1,328	3,396	0,00	0,470	0,05	0,520	1,6
2014	1,760	1,957	3,735	0,00			0,482	1,4

المصدر:

- (2001-2003) Toutes les Colonnes : La Banque d'Algérie: Evolution de la Dette Extérieure de l'Algérie 1994-2004, p01-04

– (2004–2008) للأعمدة (1–4) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص 250.

– (2009–2013) للأعمدة (1–4) بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص232.

- (2014) Colonnes (1-4) La Banque d'Algérie: Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2015, p168.

- (2005-2013) Colonnes(5-7): Office National Des Statistiques ONS: L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, Resultas2006-2008,ed2009, Algérie, p55 et Resultas2011-2013, ed2014, p61.

– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل التاسع)، أبو ضبي، 2005، ص32. تقرير 2010(الإحصائية)، ص111. وتقرير 2015، ص 132.

إن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر طيلة الفترة 2001–2014 مكنت الجزائر من تنفيذ استراتيجية التسديد المسبق للديون الخارجية، وهو ما ظهر جليا سنة 2006، حيث لوحظ انخفاض كبير في مجموع الدين الخارجي، حيث بلغ 5,6 مليار دولار بنسبة 4,8٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 22,57 مليار دولار سنة 2001 بنسبة 40,9٪ من إجمالي الناتج المحلي، وانعدام القروض المجدولة ابتداء من سنة 2006، وقد ساعد على ذلك تراكم الادخار المالي للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000–2014) (مليار دينار)

السنوات	قائم ادخار الخزينة	السنوات	قائم ادخار الخزينة

	لدى بنك الجزائر (ودائع – تسبيقات)		لدى بنك الجزائر (ودائع – تسبيقات)
2001	276,3	2008	4365,7
2002	304,8	2009	4402,0
2003	464,1	2010	4930,2
2004	915,8	2011	5458,4
2005	1986,5	2012	5712,2
2006	2510,7	2013	5646,7
2007	3294,9	2014	4487,9

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي للسنوات(2006،2009،2014)

وتكمن الأهمية الأولى للدفع المسبق للديون الخارجية في توفير الخزينة العمومية للمبالغ المفترض أن تدفعها الجزائر كفوائد للمؤسسات المالية المقرضة، وأن المبالغ التي كان من المفروض دفعها كأصل للدين ستضاف إلى احتياطيات الصرف لاستعمالها كدعم للاقتصاد الوطني، هذه العملية جعلت الجزائر بعيدة عن الهزات التي يحدثها انخفاض

عائدات المحروقات في حالة حدوثه[12].

وبالتالي نجحت الجزائر من منظور استدامة الدين وفي إطار التحسن المستمر في الوضعية المالية الخارجية في مرحلة أولى من نقل مؤشرات الدين العام في شقه الخارجي إلى مستويات يمكن أن يتحملها الاقتصاد الوطني وفي مرحلة ثانية إلى حدود آمنة، ولقد كانت الجزائر تهدف من وراء خفض الدين الخارجي إلى ما يأتي[13]:

- تنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية، والتي من شانها زيادة قدرة السياسة المالية التوسعية على دعم الناتج والتوظف.

- ضمان استمرار النفقات العامة في حال انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تجنب زعزعة استقرار إجمالي الطلب الكلي، فالتقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي ومن ثم الطلب الكلي سوف تجعل استثمارات القطاع الحقيقي خارج المحروقات بما فيها القطاع الخاص تتراجع.

ومن وجهة أخرى يعد خفض الدين العام مؤشرا:

- لقابلية السياسة المالية للاستمرار.

- لتحسن وضعية مركز المالية العامة.

3,2- الاقتراض الحكومي الداخلي (الدين العام الداخلي):

الجدول رقم (12): تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	قروض إلى الدولة				إجمالي القروض الداخلية	نسبة قروض لدولة إلى إجمالي القروض
	بنك الجزائر	البنوك التجارية	قروض أخرى	ضا في القروض للدولة		

2001	-276,2	739,5	106,4	569,7	1648,1	34,56
2002	-304,7	773,9	109,4	578,6	1845,4	31,35
2003	-464,1	757,3	130,1	423,4	1803,5	23,47
2004	-915,8	736,8	158,3	-20,5	1514,4	-1,35
2005	-1986,5	777,2	276,0	-933,1	846,5	-110,23
2006	-2510,7	870,8	335,8	-1304,1	601,3	-216,88
2007	-3294,9	723,0	378,6	-2193,3	12,0	-18277,5
2008	-4365,7	278,5	459,8	-3627,4	-1011,8	358,50
2009	-4402,0	340,2	572,8	-3488,0	-402,3	867,01
2010	-4919,2	790,8	735,4	-3392,0	-124,8	2717,94
2011	-5458,4	101 7,7	103 4,0	340 6,6	319,9	1064,89
2012	-5712,2	102 9,2	134 9,0	-3334,0	953,6	-349,62

2013	-5646,7	930	148	-3235,4	192	-168,34
2014	-4487,9	101	146	-2015,2	448	-44,88

المصدر:

-La Banque d'Algérie: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011; Juin2012, pp48,61,62.

- (2012-2014) La Banque d'Algérie: Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2015, p 159.

- النسب محسوبة من طرف الباحثين.

كما سبقت الإشارة إليه فإن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر في الفترة 2001-2014 مكنتها من التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، خاصة بنك الجزائر ابتداء من سنة 2004، لكنها لا زلت تستحوذ على جانب كبير من قروض البنوك التجارية، حيث نجد إجمالا أن الدولة سددت تجاه القطاع المصرفي ما قيمته 20,5 مليار دج سنة 2004 حتى تبلغ قيمة القروض المتخلص منها سنة 2014 ما قيمته 2015,2 مليار دج، ومع ذلك اقترضت من البنوك التجارية ما قيمته 1012,3 مليار دج وقروض أخرى قيمتها 1460,4 مليار دج.

الجدول رقم (13) اتجاهات الدين العام الداخلي خلال الفترة (2001-2014) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(1)	الدين العام الداخلي(2)	فوائد الدين العام	نسبة (2) إلى (1)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(1)	الدين العام الداخلي(2)	فوائد الدين العام	نسبة (2) إلى

(1)	) (3					3) (			
6 064	6 1,2	734,0	1104 3,7	20 08	23 ,64	14 7,5	999,4	4227 ,1	20 01
8, 18	3 7,4	816,3	9968 ,0	20 09	21 ,67	14 3,0	980,5	4522 ,7	20 02
9, 23	3 3,2	1107, 4	1199 1,5	20 10	18 ,70	14 6,3	982,2	5252 ,3	20 03
8, 32	3 7,7	1214, 8	1458 8,5	20 11	16 ,26	85 ,2	1000, 0	6149 ,1	20 04
8, 09	4 2,0	1312, 1	1620 8,6	20 12	13 ,73	73 ,2	1038, 9	7561 ,9	20 05
7, 03	4 4,2	1171, 7	1664 3,8	20 13	21 ,72	68 ,6	1847, 3	8501 ,6	20 06
7, 20	3 9,6	1239, 0	1720 5,1	20 14	11 ,80	80 ,5	1103, 9	9352 ,8	20 07

المصدر: - النسب محسوبة من طرف الباحثين

الأعمدة (1-2-) تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية (2001-2008)--الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)(متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة):www.dgpp-mf.gov.dz

- Ministère Des Finances : Dette Publique 2000-2015 ;Alger.

- (2004-2008) الأعمدة (1-2-3) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص 238 و241.

- (2009-2012) الأعمدة (1-2-3) بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 219 و222.

- (2013-2014) La Banque d'Algérie: Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2015, pp 155-158.
- (2001-2003) colonne (3): La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2005, p71.

انتهجت الجزائر استراتيجية للرفع من أمنها المالي الداخلي والتي ارتكزت على عدم قيام الحكومة بصرف أو إنفاق كل دخلها، وهو الإجراء الذي أدى إلى تحسن مركز المالية العامة، ومن ثم ضمان الاستدامة المالية للميزانية العامة، مما جعل السياسة المالية تسير شيئا فشيئا ضد الاتجاهات الدورية وتصبح أكثر تيسيرا، والذي يمكن أن يدل كذلك وبصفة أدق على استمرارية المالية العامة بالنسبة للحكومة على المدى المتوسط، ودل على ذلك قدرة الدولة على تسديد فوائد الدين العام التي تناقصت تدريجيا ابتداء من سنة 2004 وعلى المدى البعيد لتحقيق أهداف الدولة المتمثلة في الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة تستطيع من خلالها خفض البطالة[14].

خلاصة

من خلال بحثنا وقفنا على سياسة الإيرادات العامة أو ما يسمى بالجبايات ورأينا أن الجزائر تعتمد بصفة أساسية على الإيرادات النفطية، ثم تطرقنا إلى سياسة الإنفاق الحكومي واستعراض اتجاهات النفقات العامة للدولة والتي توجهت نحو تمويل المخططات والبرامج التنموية طيلة الفترة المدروسة، وفي ختام البحث أزحنا اللثام عن وضعية الخزينة العمومية والموازنة العامة للدولة، حيث تبين ارتسام حالة العجز طيلة الفترة المقصودة والذي تم تمويله بطرق مختلفة أهمها صندوق ضبط الإيرادات، ومما سبق أمكن استنتاج ما يلي:

1. طيلة الفترة 2001-2014 استفادت الجزائر من الارتفاع الكبير في أسعار النفط مما شكل لديها فائضا نفطيا ضخما مكنها من تغيير اتجاه السياسة المالية من تقييدية إلى توسعية، وأنشأت حينها صندوق سياديا سمي بصندوق ضبط الإيرادات، ويضم من حيث الموارد فوائض القيمة الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية.
2. اعتمدت الجزائر نسبيا على الموارد العادية والتي تتشكل أغلبها من الجباية العادية

خاصة بعد سنة 2003، محاولة تنويع مصادر تمويلها لإنقاص حساسية المالية العامة للصدمات الخارجية.

3. توجه الحكومة نحو استغلال الراحة المالية لبعث النشاط الاقتصادي اعتمادا على سياسة مالية توسعية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام طيلة الفترة محل الدراسة، وترجمتها البرامج التنموية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والمخطط الخماسي للتنمية.

4. إن الارتباط الكبير لإيرادات الميزانية العامة للجزائر بالمحروقات جعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا جعل الإيرادات العامة تتقلب ارتفاعا وانخفاضا متعدية آثارها إلى الميزانية العامة عجزا أو فائضا.

5. في الفترة 2001-2014 ومن خلال صندوق ضبط الإيرادات استطاعت الحكومة تغطية عجز موازنتها دون اللجوء إلى الوسائل التمويلية الأخرى، بل ذهبت أيضا إلى تسديد مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، وكذا التسديد المسبق لديونها الخارجية سنة 2006، بهدف تخفيض التكاليف والمخاطر التي أنهكت الخزينة العمومية في الفترة 1990-2000.

وما يمكن التوصية به هو الآتي:

1- إن البترول مورد ناضب (آيل للزوال) سواء باطنيا أو بسبب تقلبات سعره التي تصل إلى مستويات متدنية، فهو بذلك يحدث اهتزازات على الميزانية العامة للدولة مما يجعلها عرضة للعجز الموازني، لذا وجب على الحكومة الجزائرية أن تبحث بجدية كبيرة على موارد جديدة لاقتصادها وتنويعها تجنبا لهذه التقلبات.

2- ضرورة ترشيد النفقات العامة للدولة بما يخدم مصالح المجتمع والاقتصاد ويحفظ حقوق الأجيال القادمة.

3- تجنب تمويل الميزانية العامة -قدر الإمكان- بمصادر التضخم كالإصدار النقدي الجديد إلا إذا كان يقابله ما يبرر ذلك الإصدار.

الهوامش:

[1] – محمد بلعيدي: كفاءة وفعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة02، 2014، ص 162.

[2] – حسين بن طاهر وسهيلة بغنة: صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد03، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2015، ص09.

رابط المقال على موقع المجلة:

http://www.univ-oeb.dz/JFAMS/issues/numbers/n3/1.pdf

[3] – بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، سبتمبر 2009، ص 196.

[4]- La Banque d'Algérie: Rapport 2006 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juin 2007, pp74, 75

[5] – بنك الجزائر: التقرير السنوي 2010، (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، جويلية 2011، ص 79.

[6] – نفس المرجع، ص 80،81.

[7] – بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 80.

[8]- La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet2005, p68.

[9]- MINISTERE DES FINANCES :Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2005, Opcit, p08.

* – الرصيد الإجمالي للخزينة = (رصيد الميزانية + رصيد الحسابات الخاصة) – القروض الصافية للخزينة

** – معدل التغطية = (الإيرادات العامة للسنة n / النفقات العامة للسنة n)× 100

* – الإيرادات الإجمالية للصندوق = إيرادات المحروقات-الجباية البترولية الموجهة للخزينة

* – الجبايات = الدين العام الأساسي + سداد تسبيقات بنك الجزائر + تمويل العجز الموازني

** – الرصيد قبل الجبايات = الرصيد الأول + الإيرادات الإجمالية

[10] – محمد لكصاسي: التطورات النقدية والاقتصادية للجزائر، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، اوت 2010، ص 04.

[11] – محمد بلعيدي: مرجع سابق، ص 178.

[12] – شيبي عبد الرحيم: الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 246.

[13] – محمد بلعيدي: مرجع سابق، ص 179.

[14] – محمد بلعيدي: المرجع السابق، ص 181.

The features of fiscal policy in glow of the existence of the budget deficit as one of the imbalances of the system of economic balance- The case of Algeria-

Dr Abdeldjalil CHELLIG
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Ouargla
Pr Abdelouahab DADENE
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Ouargla

Abstract:

The financial policy is one of the most important components of economic policy in both developed and developing countries, and considering that the deficit problem is a phenomenon directly related to the general budget of the state, which is one of the tools of fiscal policy, as well as it is the imbalance in the system of economic balance, In this research paper we will try to concentrate on the features of fiscal policy in Algeria in the incidence of a deficit in the budget during the period 2001-2014, through which we stand on the status of the state budget and how the financial authority was able to cover her deficit with available to have a means of financing.

Key words: Fiscal policy, government spending, taxes, economic balance, budget deficit, finance, Jel Classification: E61, E62, E63, H6